

الاستثمارات الاجنبية المباشرة و سبل تشجيعها في الجزائر

أ/ نسرين برجي
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة سوق أهراس

أ. د/ مبارك بوعشة
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة قسنطينة

Résumé :

l'Algérie est l'unique pays de la région qui possède des avantages comparatifs, ces avantages peuvent fournir des occasions d'or pour les étrangers et de faire de l'Algérie un pays qui polarise des IDE qui contribuent énormément au développement économique.

A travers cet article, nous allons tenter de clarifier le cadre juridique et légal pour l'investissement en Algérie, ce dernier donne à l'investisseur (local et étranger) la liberté pleine pour l'investissement en plus, les opportunités offertes aux investisseurs, de part l'application des stratégies de développement, qui ont permis d'augmenter le nombre de projets d'investissement (IDE) dans tous les secteurs.

الملخص :

تتفرد الجزائر من بين العديد من الدول بكل المقومات و المزايا المقارنة التي يمكن أن توفر للأجانب فرصا ذهبية للاستثمار ، مما يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية .

لذلك فإننا نهدف إلى توضيح مدى ملائمة وجاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال دراسة الإطار القانوني للاستثمار ، الذي يمنح للمستثمر (المحلي و الاجنبي) الحرية التامة للاستثمار و أهم الاستراتيجيات التنموية المسطرة لخلق فرص استثمارية في مختلف القطاعات بالإضافة إلى التسهيلات و الحوافز التي عملت على زيادة حجم و قيمة المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة .

لقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية محل نقاش و اهتمام متزايد و واسع النطاق ، من طرف الباحثين الاقتصاديين و المستثمرين ففي ظل العولمة الاقتصادية، أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة بين الدول على اجتذاب هذا النوع من الاستثمار ، من خلال سياساتها و برامجها الترويجية و توفير السبل و الوسائل للمستثمرين، لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها، لما له من أهمية نسبية ، باعتباره محفزا و محركا للتنمية الاقتصادية فيها ووسيلة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، برفع الإنتاج و المساهمة في إيرادات الدولة و كذا امتصاصه للبطالة ، فضلا عن توفير الأصول غير الملموسة كالمعرفة التكنولوجية و المهارات التنظيمية و الإدارية و شبكات التسويق ، وهذا في حالة تمكن الدولة من توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الحيوية ،حسب متطلبات السوق المحلية. و تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي ، خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية الاقتصادية ، مما ألزمها على تبني إصلاحات اقتصادية شاملة لتحقيق الاستقرار الكلي و البحث عن مصادر تمويلية جديدة.

إشكالية البحث: نظرا للآثار الايجابية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول عامة و الجزائر خاصة،أصبح من الضروري على الحكومة الجزائرية زيادة جاذبيتها لهذه الاستثمارات وهنا تبرز إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى ملائمة مناخ الاستثمار في الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟**

اهداف البحث: هناك مجموعة اهداف نحاول بلوغها و من بينها :

- ✓ دراسة اهم سبل تشجيع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر من خلال معرفة مضمون المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات، مع التركيز على اهم الامتيازات التي يوفرها الاطار القانوني للاستثمار للمستثمرين الاجانب و دور الاستراتيجيات التنموية المسطرة من طرف الحكومة في خلق فرص استثمارية متنوعة في مختلف القطاعات ؛
- ✓ تقييم واقع تطورات المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال السنوات الاخيرة .

منهج البحث: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية و تحليل أبعادها اعتمدنا في مقالنا على المنهج الوصفي التحليلي ، و يظهر ذلك من خلال الاعتماد على إحصاءات الوكالة

الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ثم تحليلها .

خطة البحث: لغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع تم تقسيم البحث الى ثلاثة اقسام وهي:

- I. مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر ؛
- II. مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر و استراتيجيات تشجيعه في الجزائر ؛
- III. واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب وكالة ANDI.

I. مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

تعرف الاستثمارات الأجنبية بأنها: " تلك المشروعات التي يقيمها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو باشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة." (حامد عبد المجيد دراز، 2000، ص207)، و لكننا نجد أن هذا التعريف يساوي بين أن تكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية ، أو تتم الاستثمارات بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم تلك المشروعات ، لذلك كان لابد من التعرض إلى التعريفات المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشر .

فلاستثمارات الأجنبية المباشرة تعرف بأنها : " تلك الاستثمارات التي تستلزم السيطرة و الإشراف على المشروع ، حيث يأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية ، كما انه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم." (جيل برتان ، 1982 ، ص11).

كذلك بأنها : " ذلك النشاط الذي يترتب عنه تورط مباشر في المراقبة و التسيير و الإشراف على مشروعات استثمارية منشأة في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر." (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أو نكتاد)، 2001، ص ص 1_3).
و بعد عرضنا للتعريفات السابقة نجدها تنطوي على : (محمد عبد العزيز عبد الله عبد، 2005، ص16)

1. تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في مشروع معين؛
2. بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك أو السيطرة الكاملة على الإدارة في حالة ملكيته المطلقة

لمشروع الاستثمار ؛

3. زيادة على ذلك فانه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية و إنما في شكل آلات و تكنولوجيا و معرفة و مهارات في جميع المجالات ؛ (أميرة حسب الله محمد، 2004/2005، ص19).
4. كما يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استثمار طويل الأجل. (أبو قحف عبد السلام، 1991، ص21).

و يكمن معيار التفرقة هنا بين ما هو مباشر و غير مباشر من الاستثمار في مسألة التحكم الفعلي أي المراقبة الفعلية (*contrôle effectif*) في الشركة (قادري عبد العزيز، 2004، ص26)، و يتحدد التحكم أو المراقبة بمقدار المساهمة في رأس مال الشركة ، هذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول . * إلا أن بعض العمليات ، قد تعتبر استثمارا مباشرا رغم أنها لا تتعلق بالمساهمة المادية و الفعلية في موضوع الاستثمار ، كما هو الشأن بالنسبة لمنح قرض طويل المدى أو ضمان للشركة ، فإذا كانت أهمية ذلك القرض أو الضمان معتبرة فانه ينظر إلى المانح على انه يتحمل مسؤولية تمويل الاستثمار المعني .

2.1 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة و لكل نوع خصائص تميزه عن غيره و يمكن تحديد شكل IDE من خلال دراسة الغرض و الدافع الذي تسعى له تلك الاستثمارات و أسباب انتقالها إلى:

1. الاستثمارات الباحثة عن الميزات النسبية: هو النوع الغالب في البلاد النامية، حيث تسعى الاستثمارات للاستفادة من مزايا تلك الدول مثل: (المواد الأولية، رخص العمالة، توفر البترول... الخ)

2. الاستثمار الباحث عن الأسواق: يسعى وراء السوق و وفوراته كمتوسط دخل الفرد و نموه و حجم السوق من حيث تعداد السكان و مناطق التجارة الحرة (علي البليل، 2005، ص189).

3. الاستثمار الباحث عن الكفاءة: و هي الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض كلفة عمليات إنتاجها و تعظيم ربحها من خلال الاستثمار في البحث و التطوير ، و اقله يتم في الدول المتقدمة و يأخذ أشكالا مختلفة منها تحويل جزء من عمليات الإنتاج كثيفة

الأيدي العاملة إلى الدولة المضيفة لتقوم به شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي ، (عبد الكريم عبد الله، 2005، ص03).

4. الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية : يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية من البلد المصدر للاستثمار . و من خلال دراسة دوافع و مبررات انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تمييز الأشكال الآتية و التي نعرضها كما يلي: (عبد السلام أبو قحف، 1998، صص 15-36 و هناء عبد الغفار، 2002، ص86).

1. الاستثمارات المرتبطة بعنصر الملكية : وتضم: الاستثمار المشترك؛ الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي؛ الاستثمار في المناطق الحرة؛ الاستثمار في مشروعات او عمليات التجميع ؛

2. الاستثمارات التي لا ترتبط بعنصر الملكية: و تتمثل في: عقود التراخيص؛ التعاقد من الباطن؛ عقود تسليم المفتاح؛ عقود المشاركة في الإنتاج؛ عقود الادارة والتسويق.

II. مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجيات تشجيعه في الجزائر:

يذهب بعض المحللين الى اعتبار المناخ الاستثماري على انه : "حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري و الأجنبي على حد سواء ، بأبعاده الاجتماعية و الاقتصادية و المحددات المحلية و التدفقات الخارجية القانونية ، التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية و التدفقات الخارجية في اوجه الاستثمار المثلى." (احمد زكريا صيام، 2005، ص92) و في ما يلي سيم عرض مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال التطرق الى اهم المزايا المقارنة التي تتمتع بها الجزائر كبلد مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر.

1. II المزايا المقارنة للجزائر :

لقد أصبح الاقتصاد الجزائري:

1. سوق كبيرة من خلال: ناتج داخلي خام يصل إلى 156.8 مليار دولار سنة 2010، و ناتج داخلي خام للفرد يقدر ب 3.450 دولار ، توفر احتياجات معتبرة و فرص استثمارية حقيقية و يظهر ذلك من خلال :

➤ استثمارات على ميزانية الدولة بقيمة 286 مليار دولار ؛

➤ قيمة واردات تعادل 40 مليار دولار خلال 2009.

➤ وضعية اقتصاد مستقرة ومشجعة للأعمال من خلال استرجاع التوازنات الكلية .

2. فرص استثمارية معتبرة في مختلف القطاعات، ناتجة عن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014: (بيان اجتماع مجلس الوزراء ، 2010 ، ص02)

يستلزم هذا البرنامج الخماسي الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دينار أو ما يعادل 256 مليار دولار و هو يشمل شقين اثنين هما :

➤ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دينار ، ما يعادل 130 مليار دولار؛

➤ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار .

3. بنية تحتية جيدة : تتوفر الجزائر على بنية تحتية جيدة يمكن ان تكون محفزا لاستقطاب المستثمرين ، حيث نجد: شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء نسبة التكهرب :97% من القطر الوطني ؛ شبكة الاتصالات في تطور جد سريع ؛توفر الانترنت بالتدفق العالي و أل ا.د.س.ل ؛ شبكة طرق هامة تتكون من 107000 كلم و سكك حديدية 4700 كلم؛ نقل جوي: 35 مطارا مفتوحا للطيران المدني ؛ النقل البحري : تتمتع الجزائر ب 40 ميناء ، هذا بالإضافة إلى مشاريع الصيانة و التدعيم لهذه المطارات والموانئ.

(ANDI , Rapport " Climat investissement ,2010,p10.)

✓ موارد طبيعية وفيرة:

تعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بوجود ثروات طبيعية هائلة حيث تحتل:المرتبة الخامسة عشر 15 في مجال الاحتياطات العالمية المؤكدة من للبتترول (45 مليار طن برمبل معادل)؛ المرتبة السابعة عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز؛ ثالثمصدر للغاز؛ توفر موارد أخرى : الفوسفات، الزنك، الحديد ،الاورانيوم، تنغستين ...الخ .

4. منظومة جبائية خاصة بالشركات معقولة :

➤ الضريبة على الدخل الإجمالي (ض.د.ا) : (الدخل الشهري نسبة الضريبة تختلف حسب الدخل؛ دخل المساهمين ،الاقتطاع من المورد 12.5 %)؛

➤ الرسم على النشاط المهني (ر.ن.م) 2 % ؛

- الرسم على القيمة المضافة (ر.ق.م) 7٪ و 17 ٪
- أعباء المستخدمين: 26 ٪.

2.11 الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر :

لقد قررت سلطة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، إصدار قانون جديد يتمثل في الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 ،يستبدل فكرة ترقية الاستثمار بفكرة تطوير الاستثمار و هذا الاستبدال يظهر من خلال :

1.2.11 منح الحرية التامة للاستثمار : كرس المشرع الحرية التامة للاستثمار في اغلب مواد الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث تحتوي هذه النصوص على عدة مؤشرات قوية لهاته الحرية و من بينها:

1. تبنى المفهوم الإيجابي للاستثمار : (عجة الحيلالي ،(بدون ذكر سنة النشر)، ص679).
- لقد تبنى المشرع المفهوم الايجابي للاستثمار في نص المادة الثانية من الأمر 03-01 ، حيث عرف الاستثمار على انه : "اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل و إعادة الهيكلة ."
- ✓ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية ؛
- ✓ الاستفادة من النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية و يتميز التعريف بأنه تعريف مختلط يمزج بين ثلاثة أشكال للاستثمار و هي الاستثمار المباشر و الاستثمار غير المباشر و الاستثمار عبر الصيغ القانونية .
2. الاعتراف بالحرية التامة للاستثمار : (نفس المرجع ، ص 680)

تنجز الاستثمارات حسب نص المادة الرابعة من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار في حرية تامة مع مراعاة التشريع و تبرز مؤشرات هذه الحرية في:

- ✓ إلغاء التصريح المسبق المعمول به سابقا ، حيث لم يعد هذا الإجراء شرطا إجباريا للاستثمار كما انه يشمل فقط الاستثمارات التي لم تستفد من المزايا ، أما الاستثمارات المستفيدة من المزايا قبل انجازها فإنها تخضع لتصريح مسبق لدى وكالة تطوير الاستثمارات ANDI؛
- ✓ المساواة في المعاملة : حيث يعامل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين في مجال الحقوق و

الواجبات ذات الصلة بالاستثمار مع مراعاة الأحكام الاتفاقية التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية ؛
 ✓ عدم رجعية تشريعات الاستثمار المستقبلية: (نفس المرجع ، ص 681) حيث لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة .

2.2.11. تفرغ الدولة لدور المحفز للاستثمار : أن تخلي الدولة عن كافة أدوارها تجاه الاستثمار، ما هو إلا نوعا من الانسحاب الايجابي ، بحيث يبقى تدخل الدولة موجودا و لكن في إطار مغاير، يتمثل في تفرغها لدور المحفز بدل المنتج المباشر و يتجلى هذا التفرغ من جانبين هما :

1. تدعيم الإطار المؤسسي لأجهزة الاستثمار :

لقد دعمت السلطة أجهزة الاستثمار من خلال: "Le Dispositif d'encouragement à l'investissement", 2010, pp09-11 (ANDI , Rapport

✓ استحداث مجلس وطني للاستثمار CNI؛

✓ تحويل وكالة ترقية الاستثمار APSI إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI؛

✓ تسيير الشباك الوحيد.

2. تبسيط وتخفيف أنظمة وإجراءات الاستثمار: اقتصر المشرع بشأن أنظمة الاستثمار ، على دمجها ضمن نظامين أساسيين (تفاديا لتعقيدات الأنظمة السابقة المتشعبة و المتناقضة) هما :

✓ النظام العام للاستثمار: زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية و

الجمركية المنصوص عليها في القانون العام ، يمكن أن تستفيد الاستثمارات بعنوان

انجازها من المزايا الآتية (المادة 09 من الامر رقم 01-03 ، مرجع سبق ذكره، ص 05) :

أ. تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية ، فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ؛

ب. الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض ، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

✓ النظام الاستثنائي: يتعلق هذا النظام ، بالمزايا الخاصة الممنوحة للاستثمارات

التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة و إلى جانب هذا

تستفيد من المزايا الخاصة بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة ، من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة و تؤدي إلى تنمية مستدامة و تختلف المزايا باختلاف مراحل انجاز الاستثمار (عجة الجبالي ، مرجع سبق ذكره ،ص692).

11.3 السياسات و الإستراتيجيات التنموية في الجزائر :

تتمثل السياسات التنموية في الجزائر من خلال: (ANDI , Rapport " Climat , investissement", Op cite ,pp18-29

11.1.3 الإستراتيجية الصناعية: و تتمثل في:

✓ **الانتشار القطاعي للصناعة:** من خلال تثمين الموارد الطبيعية ، بواسطة ترقية الصناعات ، مما يسمح باستغلالها الجيد وهو ما يجعل الجزائر تنتقل من مرحلة مصدر للموارد الأولية نحو منتج و مصدر المواد المحولة ؛ تكثيف النسيج الصناعي من خلال تشجيع الصناعات المساهمة في عملية إدماج النشاطات الموجودة في مؤخرة سلم الإنتاج ؛ بالإضافة إلى تطوير صناعات جديدة غير موجودة و غير متطورة مثل : تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و المركبات ؛

✓ **الانتشار الفضائي للصناعات :** ويكون ذلك من خلال تعيين مناطق التطوير الصناعي الدمج، أقطاب تقنية و مناطق متخصصة ، بهدف خلق التعاون من خلال التمرکز الفضائي للنشاطات الاقتصادية و وضع المؤسسات ضمن شبكة هيئات التنظيم العمومية و كذا هياكل البحث ، التكوين و الخبرة و هو ما يؤدي إلى إحداث مناخ محلي للأعمال و تقوية الاستثمار ؛

✓ **و تتمثل المجالات المعنية بالسياسات التنموية في المجال الصناعي:** إعادة تأهيل المؤسسات؛ إعداد منظومة وطنية للإبداع من أجل دعم سياسة ترقية و تطوير التقدم التقني؛ تطوير الموارد البشرية و المؤهلات؛ ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.3.11 برنامج تطوير الصيد و تربية الحيوانات و النباتات المائية:

تتمثل أهداف الدولة بهذا الخصوص في الرفع من الإنتاج الحيواني ، النباتي و المائي من خلال المحافظة على المورد الطبيعي إضافة إلى تشجيع الصادرات و المساهمة في الأمن الغذائي ، و تتمثل الأعمال و التدابير التي اتخذتها الدولة للوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة في ما يلي :

الاستغلال العقلاني الواسع للقدرات الصيدية؛ تنظيم نشاطات إنتاجية؛ تطوير صناعة تربية المائيات؛ إعادة الاعتبار و تجديد و عصرنه أسطول الصيد؛ تهيئة و انجاز هياكل قاعدية لاستقبال نشاطات الصيد و توسيع استغلال الهياكل القاعدية و الهياكل الممتازة الموجودة؛ تحسين التأطير الإداري ، القانوني ، العملي ، التقني ، والمهني لنشاطات القطاع .

3.3.11 البرنامج الوطني لتطوير الفلاحة :

تتمثل أهداف الدولة من خلال وضع هذا البرنامج الوطني في :
إرساء قواعد التطوير الفلاحي و الريفي بصفة دائمة ؛التسيير العقلاني للموارد الطبيعية (محاربة التصحر، الاستعمال العقلاني للمياه)؛تحسين الأمن الغذائي للبلاد ، بالتكيف مع القحط الدائم (التسيير الفاعل للجفاف)؛وضع خيارات لتطوير المناطق الفلاحية ذات القدرة الضعيفة؛تعيين ومضاعفة أراضي الاستغلال الفلاحي ذات التحصيل القوي ؛خلق مناصب الشغل و استقرار سكان الريف .

وتتمثل مختلف التدابير لتحقيق هذه الأهداف في :

إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية و تكييف المنتجات الفلاحية ؛حماية الموارد الطبيعية عن طريق تكييف أنظمة الإنتاج لحماية الموارد الباطنية ؛حماية الأحواض الملوثة و تحسين الغطاء الغابي ؛ حماية السهوب و تسيير عقلائي للمناطق الرعوية ؛زيادة قيمة الأراضي عن طريق التنازل؛تطوير الفلاحة الصحراوية.

4.3.11 مخطط تنمية التهيئة السياحية:

يتمثل الهدف من هذا المخطط في :إبراز نظرة التطوير السياحي الوطني لمختلف الأفاق (المدى المتوسط، 2015 و المدى البعيد 2025) لجعل الجزائر بلدا مستقطبا للسياحة؛ضمان العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية و الاستدامة البيئية؛تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية و التاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية.
و تتمثل الإجراءات الرئيسية المتخذة للوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة في :إعادة تنظيم النشاط السياحي في إطار الحكم الجديد ؛تحديد قواعد التهيئة على أساس مستويات الأعباء البيئية و السكانية ؛إدارة السياسة السياحة؛تحسيس المواطن بالواقع السياحي .

III. واقع الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر حسب وكالة ANDI:

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر

في تزايد مستمر، إلا أنه يبدو محدودا من خلال حجمه مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية المعلنة و المصرح بها ، فخلال الفترة الممتدة بين سنة 2002 ونهاية سنة 2008 تم التصريح لدى الوكالة بإنجاز ما يزيد عن 51456 مشروع استثماري ، بلغت منها مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوى 690 مشروع استثماري أي أن الاستثمارات الأجنبية لا تمثل سوى 1.34 % من إجمالي الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة المحصورة بين 2002 و 2008 وهو ما يبيئه الجدول رقم 01.

إلا انه ما يلاحظ على تطور حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة خلال الفترة 2002- 2011 أنها قد انخفضت إلى 451 مشروع استثماري أجنبي و يرجع ذلك حسب الوكالة إلى إلغاء عدد معتبر من المشاريع الأجنبية المباشرة ، التي سبق و أن تم التصريح بها سابقا.

الجدول رقم 01: تطور حجم و قيمة الاستثمارات المحلية و الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2008 و الفترة 2002-2011 (الوحدة : مليون دج).

الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2011-2002		الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2008-2002		الاستثمارات
المبلغ(مليون دج)	عدد المشاريع	المبلغ(مليون دج)	عدد المشاريع	
4414144	46833	4153806	50766	الاستثمارات المحلية
2164378	451	1645187	690	الاستثمارات الاجنبية منها:
851473	209	722523	291	الشراكة
1312905	242	922665	399	مملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي
6578522	47284	5798993	51456	المجموع الكلي

Source : Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2012.voir site web : <http://www.andi.dz/?Fc=bdeclareconsulter> le:17 /01/2012.

أما عن قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة خلال نفس الفترة السابقة 2002-2011 ، فقد تم التصريح بان قيمة ال 451 مشروع أجنبي قدرت ب 2164378 مليون دج منها (209 مشروع عن طريق الشراكة بقيمة 851473 مليون دج و 242 مشروع مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بقيمة 1312905 مليون دج) من أصل 6578522 مليون دج تمثل قيمة إجمالي الاستثمارات المنجزة في الجزائر ، أي أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل حوالي 32.90% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المنجزة، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة قد ارتفعت بعد ان كانت تمثل حوالي 28% خلال الفترة 2002-2008 و 7.81% خلال الفترة 1993-2001.

1.iii واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2011:

تجدر الإشارة إلى انه خلال سنة 2011 ، سجلت الوكالة 7803 مشروع استثماري مقابل قيمة 1378 مليار دينار و توفر هذه المشاريع ليس اقل من 140110 فرصة عمل مباشرة ، وحسب التفاصيل فان هذه المشاريع تم انجازها خاصة من طرف المستثمرين المحليين و التي تقدر ب 7780 مشروع استثماري ، مما يمثل نسبة 99.71% من إجمالي المشاريع ، في حين قدرت المشاريع الاجنبية المنجزة في إطار الشراكة ب 23 مشروع ما يمثل نسبة 0.29% كنسبة من العدد الاجمالي و قد قدرت قيمة الاستثمارات المحلية ب 963289 مليون دينار جزائري أي ما يمثل 70% من القيمة الاجمالية لسنة 2011 ، في حين ان الاستثمارات الاجنبية بكل اشكالها تساهم بقيمة 414888 مليون دينار ، أي ما يمثل نسبة 30 % مقارنة ب اجمالي قيمة الاستثمارات المنجزة خلال نفس السنة (ANDI). (Le Bilan des Déclarations D'investissement , PremiereSemestre 2002 , pp 01-03.) و في ما يخص اليد العاملة التي تولدها هذه المشاريع الاستثمارية ، فقد حققت الاستثمارات المحلية 128051 فرصة عمل مباشرة ما يمثل 91 % ، في حين ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة بكل اشكالها قد ساهمت في خلق 12059 فرصة عمل مباشرة أي ما يمثل 9% كنسبة من اجمالي فرص العمل التي توفرها كل الاستثمارات في الجزائر خلال سنة 2011 ، يمكن التأكيد انه حسب هذه النتائج فان سنة 2011 يمكن اعتبارها سنة الانتعاش لان حجم الاستثمارات قد تضاعف بثلاث مرات تقريبا مقارنة بسنة 2010، هذه الاخيرة تميزت بانخفاض حاد في حجم الاستثمارات المنجزة و المععلن عنها .

2.iii واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السداسي الاول من سنة 2012 :

أعلنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في تقريرها النصف سنوي المتعلق بالسداسي الاول لسنة 2012 ،اعلنت انها قد سجلت انجاز 4275 مشروع استثماري بقيمة تقدر ب 410 مليار دينار جزائري ، هذا العدد ساهم في خلق اكثر من 47000 منصب عمل دائم ، كما تم الاعلان عن انشاء 6 مشاريع اجنبية بقيمة تقدر ب 34 مليار دينار جزائري و التي ساهمت في خلق 1230 منصب شغل . (Ibid,p04)

يشار إلى أن هذه المشاريع (الاستثمارات الأجنبية) ، قد انخفض عددها و قيمتها و ذلك تماشيا مع احكام ال LFC خلال سنة 2009 ، الذي اقر بان المشاريع الاجنبية في الجزائر يجب ان تتم عن طريق الشراكة بنسبة 51 % على الاقل للمحليين و 49 % للمستثمر الاجنبي مع الحصول على موافقة مسبقة من المجلس الوطني للاستثمار و مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2011 ، فقد ارتفعت عدد المشاريع في النصف الاول من سنة 2012 من 3922 الى 4275 مشروع أي بزيادة تقدر بحوالي 9 % .

كما تم التصريح بان 52% من عدد المشاريع قد تم انجازها في قطاع النقل و هو ما يمثل قيمة 34 مليار دينار جزائريو من حيث القيمة فقد مثلت قيمة المشاريع الاستثمارية المنجزة في القطاع الصناعي 54% كنسبة من اجمالي قيمة المشاريع المنجزة ؛

خلاصة :

يعود السبب في زيادة حجم وقيمة المشاريع الاستثمارية ، إلى نجاعة الإجراءات المتخذة من اجل ترقية و تطوير الاستثمارات في الجزائر والمتمثلة في :

1. تقديم ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي و ذلك يظهر من خلال:حجية قرارات الوكالة أمام الإدارة المعنية ؛ حق الطعن الإداري و القضائي؛ حق لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع؛ ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و عائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف؛ الحماية ضد المصادرة الإدارية ؛ عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين ؛ انضمام الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان وحماية الاستثمارات؛

2. قابلية الاستفادة من الامتيازات الموسعة بالنسبة للأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع و الخدمات سواء كانت ،إنشاءات جديدة أو إعادة الهيكلة و إعادة تأهيل أو توسيع قدرات الإنتاج ؛
 3. أنظمة تشجيع ملائمة تتمثل في:النظام العام و النظام الاستثنائي ، حيث يكمن الفرق بين النظامين في محتوى و مدة الامتيازات الممنوحة.
 4. تقديم تحفيزات جبائية مهمة و امتيازات اضافية مثل :
 - ✓ حق الامتياز على العقار و يكون ذلك بالاتفاق بالنسبة للمشاريع ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني و عن طريق المزايدة بالنسبة للمشاريع العادية؛
 - ✓ التكفل بأشغال البنية التحتية ؛
 - ✓ إمكانية التمويل عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار بالنسبة لبعض مشاريع الشراكة أو البنوك المحلية الخاصة أو العمومية ، الوطنية أو الأجنبية ؛
 - ✓ تشجيعات للتصدير من خلال الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة و حقوق الجمارك و الإعفاء من الضريبة على الأرباح و الرسم على النشاط المهني.
 6. تقديم تسهيلات من خلال قصر الوثائق المكونة لملف الاستثمار و تقليص آجال تسليم مقررات منح الامتيازات .
- التوصيات:** من خلال ما سبق و للمساهمة اكثر على خلق جو ملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية يمكن التوصية ب:
- ✓ ضرورة القيام بمراجعة دورية لتحديث الانظمة و القوانين و التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية العالمية ،من اجل زيادة القدرة التنافسية التي تعمل على جذب المزيد من الاموال الاستثمارية الاجنبية؛
 - ✓ ضرورة قيام الحكومة الجزائرية بالتغطية الدعائية و التسويقية و الترويجية بشكل دوري و مستمر ، بهدف التعريف بمناخ الاستثمار في الجزائر و ما تقدمه من حوافز مالية و استثمارية ، اضافة الى الاعفاءات الضريبية و الجمركية و هو ما يمكن المستثمر من معرفة الواقع و إمكانية التنبؤ بالمستقبل؛
 - ✓ التوسع في انشاء المناطق الحرة ، وتقديم خدمات البنية التحتية لها ؛

✓ يجب على الدولة الجزائرية السعي لخلق اسواق عربية كبيرة بالتعاون مع بقية الدول العربية من خلال التعاون الثنائي و الاقليمي و دعم توسع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، لان ذلك يوفر المزيد من الفرص الاستثمارية .

المراجع:

باللغة العربية :

- (1): أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)"، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004.
- (2): أبو قحف عبد السلام، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، ط2 ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
- (3): احمد زكريا صيام، "اليات جذب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة - الاردن كنموذج"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد 03، جامعة الشلف ،ديسمبر 2005.
- (4): الامر رقم 03-01 مؤرخ في 20 غشت 2001 ،"يتعلق بتطوير الاستثمار"، جريدة رسمية عدد47 ،صادرة بتاريخ22/08/2001.
- (5): برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ،بيان اجتماع مجلس الوزراء ، الجزائر، 24 ماي 2010 .
- (6): هناء عبد الغفار، "الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية ،الصين نموذجا"، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.
- (7): حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
- (8): حسن كريم حمزة، "العولمة المالية و النمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2011.
- (9): جيل برتان ،"الاستثمار الدولي"، ترجمه على مقلد ، ط 2، منشورات عويدات، بيروت _ لبنان ، 1982.
- (10): مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أو نكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي ، 2001.
- (11): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي" ، ط 1، دار النفائس للنشر و التوزيع ،الأردن ، 2005.

- (12): علي البلب، "التدفقات الرأسمالية الأجنبية و البينية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2005.
- (13): عبد الكريم عبد الله، "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العولمة في مصر، دراسة اقتصادية قياسية، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد"، الجامعة المستنصرية، عدد 56، السنة 28، 2005.
- (14): عبد السلام أبو قحف، "السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- (15): عجة الجبالي، "الكامل في القانون الجزائري للاستثمارات"، دار الخلدونية، الجزائر، (بدون ذكر سنة النشر).
- (16): قادري عبد العزيز، "الاستثمارات الدولية- التحكيم التجاري الدولي و ضمان الاستثمارات"، دار هومة، الجزائر، 2004.

باللغة الفرنسية:

- (1): ANDI, Rapport " **Climat investissement : investir en Algérie**", Alger, 2010.
- (2): ANDI, Rapport " **Le Dispositif d'encouragement à l'investissement** ", Alger, 2010.
- (3): ANDI, Note sur le bilan des déclarations d'investissement du premier semestre 2012. voir site web <http://www.andi.dz/fr/>
- (4): Denis Tersen /Jean- Luc bricout, " **l'investissement international**", Edition Armand colin, Paris, 1996.